

أخبار واسرار لبنانية

● **مخاوف من حصول فراغ في سدة الرئاسة:** هناك من يعتقد أن الأزمة الراهنة في لبنان ومع مرور الوقت ستتجاوز مسألة تأليف الحكومة وشكلها وبينها الوزاري إلى المخاوف من احتمال حصول فراغ في سدة الرئاسة الأولى بسبب تعذر انتخاب رئيس جديد خلفاً للرئيس سليمان الذي تنتهي ولايته في مايو المقبل. وتؤكد مصادر مواكبة للاختلاف حول المبادرات ومضمونها أن المخاوف من الفراغ بدأت تخلق منذ الآن المجتمع الدولي وهي تتقاطع مع مخاوف معظم الأطراف اللبنانيين وأولهم قوى 14 آذار التي تتعامل مع المبادرات لأنها كما تقول مصاردها ترفض الوصول إلى تسوية، وإنما لأن الظروف المحيطة بلبنان مازالت غير مشجعة في ظل تصاعد وتيرة التآزم في سورية، وبالتالي بدأت تتحسس من أن يكون لخريطة الطريق التي أطلقها الرئيس غير دور في إدارة ملف رئاسة الجمهورية بما فيه احتمال تعذر انتخاب الرئيس الجديد على أن يبدأ التأسيس له منذ اليوم، على رغم أن جهات أوروبية تعتبر أن التمهيد لسليمان يبقى أقل الأضرار وبالتالي الحل الوحيد لعدم الوقوع في الفراغ غياب التفاهم على من سيخلفه.

● **آخر تشكيلة حكومية تم التداول بها:** آخر تشكيلة حكومية تم التداول بها وكما تبين في تقرير النور بمراسيم «أمر الواقع» توزعت كالآتي:

– 8 وزراء لقوى 14 آذار يتوزعون كالآتي: 4 وزراء لـ «المستقبل» بينهم وزير مسيحي، 4 وزراء مسيحيين، لـ «القوات اللبنانية» والكاتب والمستقلين.

– 8 وزراء لقوى 8 آذار يتوزعون كالآتي: وزيران لحركة «أمل» أحدهما الوزير علي حسن خليل (في وزارة غيري - وزير الصحة) ووزير لحزب الله (المقترح محمد فنيش وحسين الحاج حسن مع تعديل في قنبيتهما)، 4 وزراء يمثلان العماد عون وواحد للناخب والإصلاح اثنان يمثلان العماد عون وواحد للناخب سليمان فرنجية، والرابع للأرمن.

– 8 وزراء للفريق الوسطي: 3 لرئيس الجمهورية (بينهم شيعي معتدل يقبل به «الثقاني الشيعي»)، 3 لرئيس سلام - (بمن فيهم هو ومحمد المشنوق وأحمد مسيحي، وزيران درزيان يمثلان النائب وليد جنبلاط.

● **الوزير الشيعي الخامس:** لم تكن محاولة قام بها النائب وليد جنبلاط مع الرئيس سعد الحريري بتسمية الوزير الشيعي الخامس في حكومة الـ 24 وزيراً (على أساس 8 - 8 واربعة وزراء شيعية لامل وحزب الله) بشكل مشترك مع الرئيس سليمان والرئيس بري وحزب الله، هذا المسعى جنبلاطياً اصطدم برفض الحريري التسليم بالثالث الممثل ولو جاء بطريقة مقنعة وعبر «وزير ملك».

● **رسالة واضحة:** حزب الله عندما وصلته قبل أسبوعين معلومات عن توجه سليمان وسلام إلى توقيع مرسوم تأليف الحكومة من دون ثلث معطل ومع وزراء لا يلقون اعتراضاً ورفضاً عند أحد، بعث الحزب برسالة سياسية إلى من يعنيه الأمر أنه يرفض حكومة أمر واقع من دون التنسيق والتشاور معه، وأنه سيعمد في حال تشكيلها إلى سحب وزرائه ووزراء حلفائه ورفض تسليم الوزارات.

● **الأحوال السياسية والبروتوكولية:** انتقد البعض خطوة الرئيس نبيه بري بإيفاد وفد يمثله إلى قصر عبدا لاطراح الرئيس ميشال سليمان على مباراته، في حين أن الأصول السياسية والبروتوكولية تقضي أن يزور بري شخصياً رئيس الجمهورية.

كما انتقد هذا البعض أيضاً استقبال الرئيس سليمان لوفد بري وغض ظم عن هذا الحدث الذي يعتبر أكثر من خطأ شكلي ويكسب استخفافاً بموقع ودور رئاسة الجمهورية التي يعود لها وحدها صلاحية وحق الدعوة إلى استئناف الحوار الوطني. في وقت ينقل عن الرئيس بري أنه في ضوء نتائج الجولة الواسعة التي يقوم بها وفده اللبناني سيحدد ما إذا كان سيسجع سليمان على الدعوة إلى الحوار أم لا.

● **إعلان عبدا:** حزب الله لا يريد التنصل من إعلان عبدا بعدما شعر أنه متورط فيه واستدرج إليه، لكن لأنه يعتبر أن حالة «تجديد لبنان عن الحاور والصراعات الإقليمية والدولية» لا تصح عندما يتعلق الأمر بصراع بين محورين ومضامين المقاومة ومحور آخر مضاد يحمل مشروع محاربة المقاومة. هذا ما تقوله مصادر سياسية قريبة من حزب الله.

● **علاقات عون - فرنجية:** طلب العماد عون من مسؤولي تياره وكوادره عدم تناول موضوع علاقته مع النائب سليمان فرنجية لعدة أسباب منها: أنه ضئيل بهذه العلاقة وحرص على استمرار التحالف بينهما، إضافة إلى أنه ليس على بيته من الأسباب الفعلية التي دفعت فرنجية إلى اتخاذ مواقفه في الفترة الأخيرة (يقول مصدر متحرك على خط الرباية- ينسحق أن مشكلة فرنجية الفعلية هي مع الوزير جبران باسيل وليست مع عون).

أكدت أن لا شيء يمنع من ترشيح الرئيس السوري في انتخابات 2014

مصادر 8 آذار لـ «الأنباء»: الأسد يشترط

وقف تسليح المعارضة مقابل تنفيذ اتفاق «الكيماوي»!



جلسة اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس البرلمان فريد مكاري

(صالح الطويل)

حكومة بلبنان قبل انتهاء الوضع في سورية.

هذا وأكد المشنوق أن الاجتماع مع الوفد النيابي من كتلة «التنمية» والتحرير» الذي زار اليوم كتلة «المستقبل» مؤمداً من رئيس المجلس النيابي نبيه بري كان جديداً، موضحاً أن «مبادرة بري بنودها الأربعة حول الحدود والسلاح وأوجه خروج كل الأطراف اللبنانية من سورية وبحث موضوع سلاح المقاومة على الحدود، هي مواضيع تبحث على طاولة الحوار وإذا دعانا رئيس الجمهورية سنشارك»، مؤكداً «أننا مع مبدأ الحوار وعندما يدعونا رئيس الجمهورية نذهب إلى الحوار دون نقاش».

عندما وافقت عليها سابقاً»، واعتبر في حديث تلفزيوني أن «القواعد التقليدية لتشكيل الحكومة التي تقول أن موافقة الأطراف الممثلة على مشاركتها بالحكومة وعلى صياغة البيان الوزاري، لن تؤدي لتشكيل الحكومة لا من قبل رئيس الجمهورية ميشال سليمان ولا من رئيس الحكومة المكلف تمام سلام». ولفت إلى أن «سلام لم يكفل لتشكيل حكومة على الطريقة التقليدية، وعليه وضع توقفت ويقول أنه إذا لم يستطع تشكيل حكومة خلال هذه الفترة فيجب أن يعطى».

واعتبر المشنوق أنه إذا لم يخاف سليمان وسلام فلن تشكل

من ناحية أخرى، لفت المشنوق إلى أن «قطع السلاح التي تعطي للنظام السوري من روسيا لا سابق لها ولا مثيل في المنطقة»، مؤكداً أن المقال الذي كتبه رئيس كتلة «المستقبل» فؤاد السنيورة بصحيفة «فورين بوليسي» الأميركية ليس فيه دعوة للولايات المتحدة للدخول في الحرب السورية.

وقالت الشخصية المذكورة لـ «الأنباء» أن تدمير هذا السلاح سيتم بعد إنجاح الاتفاق الروسي - الأميركي، ومن ضمن آليات تنفيذها الأمم المتحدة، لكن الرئيس بشار الأسد سيشرط وقف تسليح الثوار في سورية مقابل مضيئه إلى نهاية المطاف في الالتزام بما سيقرر دولياً، من دون أن ينال مطلبه في هذا القبيل.

وبهذا الاتفاق، تضيف الشخصية المذكورة، سيستمر الأسد في منصبه، ولن يمنعه شيء من الترشح لولاية رئاسية جديدة، قد يتمكن من الفوز بها، خصوصاً في غياب منافسين جديين نظرهم المعارضة. ولفتت الشخصية المذكورة إلى أن الاتفاق الروسي - الأميركي لم يلحظ صير الاسم وهوية الرئيس السوري العنفي، الأمر الذي قد يبحث لاحقاً، والذي قد يترك لمال الأمور.

وتقدير الشخصية المذكورة أن سورية ستستمر تحت رحمة الحديد والنار والدمار والقتل فتوازن الميدان سيفرض نفسه

كرم لـ «الأنباء»: حزب الله يحاول استعادة رهان حافظ الأسد على الولايات المتحدة لتلزمه لبنان

النظام السوري في الحكم، ومنه إلى استمرار حزب الله في قضم الدولة اللبنانية وصولاً إلى إعلان دولته.

وأضاف النائب كرم أن حزب الله يحاول إسقاط ما هو يمثل به على قوى 14 آذار وذلك في سياق سياسة التقية التي يعتمدها في تضليل الرأي العام المحلي والدولي وإبعاد الضوء عن حقيقة ما يصبو وطمح إليه، مذكراً النائب فضل الله بأن حزبه الألهي رجب برهان الرئيس الراحل حافظ الأسد على تسوية مع الأميركيين أفضت يومها إلى تلزمه لبنان لقاء مشاركته في تحرير الكويت من الاجتياح العراقي، معتبراً وبالتالي أن النائب فضل الله قد اختلقت عليه المشاهد والصور والمواقف السياسية، فأضاع البوصلة في توصيفه السياسة الوطنية لقوى 14 آذار مقارنة مع سياسة حزبه وحلفائه العونيين، والمتورقة بسياسة الولي الفقيه، وإزاء ما تقدم يؤكد النائب كرم أن قوى 14 آذار قيادات وأعضاء وجهورا لا تراهن سوى على

ولفت النائب كرم في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن الحرس الثوري الإيراني لم ينشئ حزب الله في العام 1982 ليكون حارساً لسيادة اللبنانية، بل ليكون ذراعاً العسكرية على شواطئ المتوسط، وركناً أساسياً في تحقيق مشروع الولي الفقيه الرامي إلى بسط سيطرته سياسياً وعسكرياً على المنطقة العربية، معتبراً بالتالي أن من لم يتنبه بعد إلى دور حزب الله في لبنان فهو إما متعامل وماجور وأما باحث عن موقع سياسي له على حساب موقع لبنان في العالم (غامزاً من فتاة العماد عون)، مشيراً في هذا السياق إلى أن دعوة النائب حسن فضل الله قوى 14 آذار للخروج من الرهان على الولايات المتحدة لإحداث تغيير في موازين القوى في المنطقة، في موازين القوى في إحداه في حارة حريك وطهران، وذلك لاعتباره أن حسابات حزب الله تقوم بالأساس على جملة من الرهانات وأهمها الرهان على تسوية إيرانية - أسدية - أميركية تقضي إلى استمرار



د. فادي كرم

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب د.فادي كرم أن الصراع السياسي القائم بين قوى 14 آذار ومنظومة محور الأسد - خامنئي بقيادة حزب الله، دخل في ظل مشاركة الأخير عسكرياً في الحرب السورية، لمنع نظام الأسد من السقوط، مرحلة الحسم لجهة تحديد كل من هوية لبنان المستقبلية بين عربية وفارسية، ونظامه بين ديموقراطي وشمولي، وموقعه السياسي بين منتم إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وخارج من مقررتها، معتبراً بالتالي أن أي مبادرة حوارية لا تكون قائمة على قواعد دستورية صحيحة، ستعطي المحور المشاء إليه فرصة لتسديد خطوة كبيرة باتجاه كسب رهانه على سقوط الدولة اللبنانية وتسليمها إلى الولي الفقيه، لذلك يعتبر النائب كرم أن أي حوار يتجاوز صلاحيات رئيسي الجمهورية والمكلف بتشكيل الحكومة، هو بمنزلة التنازل عن الدولة بكامل مؤسساتها لصالح النظامين السوري والإيراني.

تحليل أخباري

«مبادرة بري».. مساحة للسجل السياسي في الوقت الضائع

وتحديداً الإقليمية للانتقال بلبنان إلى بر الأمان، وتذكر مصادر في تيار المستقبل أن الرئيس سعد الحريري سبق له أن أطلق مبادرة سياسية منذ أشهر، كانت مدروسة بعناية وتتضمن أفكاراً جديدة خلاقاً، ولكنها قوبلت برفض وسلبية من قوى 8 آذار وجرى تجاهلها بشكل تام.

● الاختلاف يتحور حول الإطار العام للحكومة قبل الدخول في البحث في شكلها والسبب يعود إلى انقلاب حزب الله على إعلان عبدا، الذي اعتبره النائب محمد رعد أنه ولد ميتاً، (في مقابل تأكيد الوفد المكلف من بري أن خريطة الطريق الصادرة عنه هي في صلب هذا الإعلان وتلتقي معه في أكثر من نقطة).

● المبادرة تتضمن بنوداً تشكل خرقاً للدستور باعتبارها من صلاحيات السلطة التنفيذية ومنها على سبيل المثال الاقتراح الوارد فيها بتطويع 5000 عسكري لمصلحة الجيش اللبناني، وثمة خشية من أن تتحول هيئة الحوار انطلاقاً من «خريطة الطريق» إلى سلطة عليا تذوب فيها سلطة مجلس الوزراء ويعطى لها قرار الفصل في جميع الأمور العالقة.

● وطولة الحوار مخصصة حصراً بمناقشة ملف السلاح وما ينبثق عنه، وبالتالي فهي غير معنية بمسألة تشكيل الحكومة، لأنها ليست مؤسسة دستورية صاحبة اختصاص أو صلاحيات على هذا الصعيد، ومن غير الجائز الخلط بينها وبين المؤسسات الدستورية.

● لا مبادرة فعلية في كلام بري، لأن هناك سلسلة أفكار تمس صلاحيات رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وبصلاحيات مجلس الوزراء ومجلس النواب، وصولاً إلى التعدي على القرار 1701، والمبادرة هي بمثابة «منارة».

وتقول مصادر في «المستقبل» إن هناك في 8 آذار من يصور خلافاً أو تبايناً بين الرئيسين الحريري والسنيورة حول مبادرة الرئيس بري، والقول إن السنيورة يرفض المبادرة بالمطلق فيما الحريري يؤيدها مع تحفظ على بعض بنودها.

سياسية مناهضة لبيئته، إضافة إلى التعدي بالضرب على رابع من آل شخص،» معتبراً بالتالي أنه لو كان فعلاً الشيخ يزيد يؤمن بدور الأجهزة الأمنية في وقت يراهن فيه حزب الله على قوة سلاحه الإيراني وعلى تسويات مع الولايات المتحدة لإبقاء موازين القوى في المنطقة تحت سيطرته وتوجهاته. على صعيد آخر، وتعليقاً على كلام رئيس الهيئة الشرعية في حزب الله الشيخ محمد يزيد الذي أعلن فيه أنه «عندما تتواني القوى الأمنية عن حماية الشعب سنفلح نحن ذلك»، تسأل النائب كرم «كيف يُفسر إذن الشيخ يزيد ما يُسمى اليوم بالأمن الثاني لطالما يدعي أن حزب الله سيأخذ في المستقبل حماية اللبنانيين على عاتقه فيما لو تقاعست القوى الأمنية عن حمايتهم، وكيف يُفسر لنا إخضاع البعثات الدبلوماسية والمواطنين اللبنانيين للتفتيش على الحواجز الالهية في الضاحية والجنوب والباق وجبيل، ناهيك عن خطف ثلاثة مواطنين طرابلسيين والتحقيق معهم لمجرد انتمائهم لبيئة

● **بيروت - زينة طيارة**

ويشير بري إلى أن «الجميع يعلمون بأن فريقاً واسعاً من اللبنانيين يصبر على معاملة الجيش والشعب والمقاومة بينما يعارضها فريق آخر، ما يعني أنها تشكل محكاً لمصير الحكومة وبينها الوزاري، فأين المشكلة في أن تتحاور في شأنها مسبقاً حتى تسهل عملية التأييد وتحصنها؟».

وإذ يعتبر رئيس المجلس أنه يفترض بـ «إعلان عبدا» أن يسهل الحوار ولا يعقده، يلفت الانتباه إلى أن هناك من يحاول أن يستخدم هذا «الإعلان» كـ «حصان طروادة» لضرب معادلة الجيش والشعب والمقاومة، وتكبير طاولة الحوار والبيان الوزاري المفترض بقيود مسبقة.

ويعتبر قريبون من الرئيس بري أن البعض من صقور تيار المستقبل يرفضون مبادرته ليس بسبب مضمونها وبنود واردة فيها وإنما لسبب آخر يتعلق بالموافق من حزب الله، وحيث إن هذا حزب الله فإنه يرفض الانسحاب من طاولة واحدة مع حزب الله وفي الواقع تتباين الآراء داخل تيار المستقبل، وإلى حد بين أركان قوى 14 آذار، من ضمن موقف عام موحد بين قائل بفتح باب الحوار مع حزب الله في سبيل الوصول إلى تفاهات ضرورية لتأليف الحكومة، وقائل متحفظ عن هذا الحوار خشية أن يبدو أنه يشرع انخراطه في الحرب السورية ويعززه بغطاء لبناني، وقد يفسر الموقف على أنه تخاض سني على الأقل. أما حزب الله فإنه يرفض الانسحاب من سورية وينظر إلى دعمه نظام الأسد على أنه استحقاق يصيري يرتبط بمستقبله ووجوده في صلب المعادلة الإقليمية، دونما الالتفات بالضرورة إلى المسألة الحكومية، ليست عند سوي تفصيل ثانوي وهامشي في نزاع إقليمي يختلط العنقدي والديني فيه بالبعد السياسي، وهو أبلغ المعنيين بأن لا حكومة جديدة ليس طرفاً أصيلاً فيها، ولا حكومة جديدة تتجاهل سلاحه أو تجرده من شرعيته، ولا حكومة جديدة لا تضع نصاب التعطيل بين يديه.